رأي التجار والصناعيين بتعديل القانون رقم 8

الحلاق لـ«الوطن»: يجب أن يكون تعديل القانون مطلباً للمستهلكين لأنه سيؤدي إلى انخفاض الأسعار!!

مولوي لـ«الوطن»: القانون أعطى صلاحية لمراقب التموين بسوق التاجر والصناعي إلى القضاء موجوداً

| رامز محفوظ

يعقد التجار والصناعيون آمالاً كبيرة على تعديل بعض القوانين التي تخص العمل الصناعي والتجاري، والتي شكلت عائقاً خلال السنوات الماضية للعمل التجاري والصناعي، بحسب آراء نسبة كبيرة منهم، وأسهمت في إعاقة أو إبطاء دوران عجلة الإنتاج، وشكلت هاجس خوف لنسبة من التجار والصناعيين، مثل فرض عقوبة الحبس للتاجر المخالف في إحدى مواد القانون رقم 8 الخاص بحماية المستهلك.

والسؤال المطروح: هل ستستجيب الحكومة لمطالب التعديل المطروحة من التجار والصناعيين بالكامل عقب الموافقة على عقد جلسات حوار في كل المحافظات والاستماع إلى طروحاتهم ومطالبهم؟ وهل ستلتزم بتطبيق التعديلات على أرض الواقع عقب إقرارها أم إن واقع العمل التجاري والصناعي لن يتغير، وسيبقى أرباب العمل يشتكون من القوانين؟ وهل سيسهم التعديل في تحسين واقع السوق وانخفاض الأسعار؟

نائب رئيس غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق كشف في تصريح لـ«الوطن» أن الجلسات الحوارية لتعديل بعض القوانين، مثل المرسوم رقم 8 المتضمن قانون حماية المستهلك، وقانون التجارة، وقانون الشركات، وقانون حماية العلامات الفارقة، هي أمر ضروري ومهم. وتعديلها ليس مطلباً للتجار والصناعيين، إنما يجب أن يكون تعديلها مطلباً للمستهلكين، لأن منعكس هذه القوانين حالياً على الأرض، سواء كانت تخص وزارة التجارة الداخلية أم وزارة الشؤون الاجتماعية أو وزارة الصناعة أو وزارة الاقتصاد أو المصرف المركزي، ما يصب في النهاية على المستهلك، وهو منعكس سلبي حتمي.

ولفت إلى أن تعديل القوانين بالمنطق يجب أن يكون مطلباً للمستهلكين، لكن المشكلة أن المستهلك ليس على دراية ومعرفة بالقوانين الموضوعة، وأين مصلحته في حال تم تعديلها، إنما يفكر بواقع الكتلة النقدية التي يمتلكها، وليس بواقع الاقتصاد الكلي، وهذا أمر طبيعي.

ولفت إلى أن تعديل القوانين حتماً سينعكس إيجابياً على السوق، وسيسهم في رفع حالة التنافسية في السوق، وسيؤدي إلى توفر المواد بشكل أكبر، وبالتالي انخفاض الأسعار. كما أن تعديلها يشجع التاجر والصناعي على العمل، ويرفع من مستوى الإنتاجية، ويزيد من فرص العمل.

وأشار إلى أنه في حال تم تعديل أي قانون من القوانين المطروحة للتعديل، يجب أن يطبق التعديل فوراً، مشيراً إلى أن تعديل القوانين لا يعتبر بمنزلة هبة أو عطايا للتجار والصناعيين، إنما تعديلها يخص الاقتصاد برمته.

وبين الحلاق أن الاقتصاد الوطني لا يبنى على قوانين أو تشريعات تخص وزارة واحدة، إنما يبنى على قوانين وتشريعات ميسرة للأعمال تخص كل الوزارات المعنية بالشأن الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، فإن تعديل القانون رقم 8 الخاص بحماية المستهلك أمر مهم، لكن يجب أن يترافق ذلك بتعديلات أخرى، مثل تعديل النظام الضريبي والرسوم الجمركية، وقوانين وتشريعات وزارة الشؤون الاجتماعية، وأسلوب التمويل، وقوانين المصرف المركزي، مثل التي تخص التعامل بالعملات غير الوطنية. موضحاً أن تعديل القوانين التي يتم النقاش حولها خلال جلسات الحوار يعتبر مفصلاً أو جزءاً من منظومة كاملة يجب تعديلها. وتعديل هذه القوانين كبداية أمر مهم، لكن في حال أردنا أن يسير الاقتصاد السوري بشكل كامل ومتكامل، يجب النظر إلى الاقتصاد بشكل شامل ومعالجة الأمور الاقتصادية بشكل كامل، وليس جزئياً.

وأوضح أن أي قانون عندما يوضع يجب قبل أن يطبق أن يعرف هل هو قابل للتطبيق أم لا. فعلى سبيل المثال، بالنسبة لقانون رقم 8 الخاص بحماية المستهلك، فإن التجار والصناعيين وأعضاء مجلس الشعب على يقين بأنه في حال تم تطبيق هذا القانون بحذافيره، فإن الجميع من تجار وصناعيين سيعاقبون بالحبس، لافتاً إلى أننا كتجار ضد عقوبة الحبس للتاجر، لكننا مع التدرج بالعقوبة، التي يجب أن تكون مادية ومتدرجة مع الأخذ برأي غرف التجارة والصناعة والسياحة بخصوصية المخالفة ومدى أهميتها.

بدوره بين أمين سر غرفة صناعة دمشق وريفها محمد أيمن مولوي في تصريح لـ«الوطن» أنه من الطبيعي عند تعديل أي قانون أن يُطبق هذا التعديل على أرض الواقع عند إقراره، وليس هناك ما يمنع تطبيق أي تعديل للقانون، ونحن كصناعيين متفائلون بتعديل القوانين المطروحة للنقاش خلال جلسات الحوار.

وقال إنه بعد صدور المرسوم رقم 8 الخاص بحماية المستهلك، الذي صدر عام 2021، مباشرة واطلاعنا كصناعيين على مواد المرسوم، تبين لنا أنه لم يميز بالعقوبات بين المخالفة الصغيرة غير المقصودة وبين المخالفات الجسيمة المقصودة، حيث كلتا المخالفتين يعاقب عليهما بالسجن والغرامة، ولم ترد عقوبة منهما أو إحدى العقوبتين، أي إن القاضي سيضطر للحكم بالحبس والغرامة معاً لأقل مخالفة، وهذه مشكلة حقيقية، لذا اعترضنا وطالبنا بتعديل المرسوم، وأرسلنا عدة كتب نطالب بتعديله لأن هذا المرسوم قد أساء إلى بيئة العمل الصناعي والتجاري.

ولفت إلى أنه بتاريخ 2022/9/19، وجهت رئاسة مجلس الوزراء إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لتعديله بالتشارك مع اتحادات الغرف المختلفة، ولم يتحقق ذلك حتى الآن. وكمثال، فإن المادة 34 بـ«جرم المشاهدة» أعطت الصلاحية لمراقب التموين بسوق التاجر أو الصناعي إلى القضاء موجوداً، وقبل التحقق.

وأكد أن عقد اجتماعات حوارية يشارك فيها جميع الأطراف الحكومية والاتحادات ورجال القضاء والقانون للوصول إلى تعديل مناسب للمرسوم يحقق مصلحة المستهلك.

..ورأي جمعية حماية المستهلك

حبزة لـ«الوطن»: الجمعية تتحفظ على التساهل بتعديل القوانين

| هناء غانم:

أكد أمين سر جمعية حماية المستهلك بدمشق عبد الرزاق حبزة أن توجهات الحكومة اليوم تؤكد على التشاركية في اتخاذ القرار على جميع المستويات لجهة تعديل التشريعات وبعض مواد القوانين.

وأوضح في حديثه لـ«الوطن» أنه يتم العمل على إعداد ورقة شاملة تتضمن العديد من الرؤى المقترحات المتعلقة بإعداد مسودة لأربعة قوانين يتم العمل عليها ضمن فريق عمل مشترك أولها القانون /8/ الخاص بحماية المستهلك إضافة إلى قانون الشركات، والذي توجد مسودة أولية عنه وقانون الغرف وقانون حماية الملكية والأهم هو منظومة التسعير والتي تدخل بعدة قوانين خاصة بالوزارة.. وذلك بعيداً عن المصالح والاعتبارات الشخصية.

حبزة – أكد أن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك طالبت في لقائها مع قطاع الأعمال بتشكيل لجان تضم ممثلين من غرف التجارة والصناعة وجهات عديدة من خبراء واقتصاديين وأعضاء من مجلس الشعب والجمارك وجمعية حماية المستهلك للعمل ضمن خطة مدروسة لتقديم مقترحاتهم بحيث يصار إلى صياغة مسودة ورؤية واضحة لتقديمها للحكومة بالشراكة مع المحافظة ومديري التجارة الداخلية في المحافظات لأن لكل محافظة خصوصيتها، والأهم أن تكون الأمور متوازنة مع أخذ مصلحة المواطن بعين الاعتبار.

وأشار إلى أنه من الواضح أن التركيز الأكبر للصناعيين والتجار على استبدال عقوبة السجن بعقوبة مادية أو غيرها مشيراً إلى أننا كجمعية نحن جزء من تعديل القوانين وإذا كان هناك تساهل أو تمادٍ في تعديل القوانين فنحن نتحفظ على ذلك فالفُلتان والفساد والتدليس والاتجار بالمواد المقننة /خط احمر/ ويجب الاستمرار بعقوبة السجن ويجب عدم التساهل بكل ما يسبب بضرر على صحة المستهلك والمجتمع والاقتصاد الوطني لافتاً إلى أن تعديل القانون لا يعني إلغاء العقوبات الصارمة لكن هناك بعض الثغرات نحن مع تعديلها، لأنها لا تحتاج إلى السجن لاستمرار عجلة الإنتاج وحركة الأسواق.

وعاد ليؤكد «أننا كجمعية لن نترك الحبل على الغارب، فالفوضى التي كانت تتم سابقاً بطرق غير مشروعة وحالات الابتزاز من الموظف أو التهريب أو وضع المخالفة باسم أحد العمال الموجودين لدى التاجر أو الصناعي مع دفع مبلغ من المال وغيرها لم يعد مسموحاً بها، والحكومة جادة بأن يكون هناك عقوبات صارمة مع التأكيد على موضوع الإغلاقات علماً أننا كجمعية نعمل على أن يكون هناك توازن بين المستهلك والتجار حتى يستمر العمل وبالوقت نفسه لا نفتح المجال لأصحاب النفوس الضعيفة باستغلال المواطن، لأن الفساد والغش بالتأكيد ستكون عقوبتهما الحبس، وأضاف: إنه علينا العمل كفريق واحد لإعداد قانون عادل وموضوعي لحماية المستهلك من جهة ويتناسب مع كل الظروف من جهة أخرى.

القطاع العام.. عبء يثقل كاهل الاقتصاد

الجاموس: ضرورة التخلي عن القطاعات الصناعية الخاسرة وتحويلها إلى رابحة عبر طرحها للتشاركية مع القطاع الخاص

توجيه جهود القطاع العام نحو توفير البنية التحتية كأولوية استثمارية في قطاع الطاقة البديلة

| راما العلاف

يؤكد توجه وزارة الصناعة ضرورة إعادة النظر في دور القطاع العام في الصناعات المختلفة إذ لم يعد ممكناً أن يستمر القطاع العام في ضخ موارده في قطاعات لم تعد تحقق العوائد الاقتصادية المرجوة، وأصبح يتعين عليه توجيه الجهود نحو قطاعات أكثر فاعلية وكفاءة لتحقيق النمو المستدام وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، ما يدعو إلى تساؤلات حول كيفية تحقيق هذا التحول بطريقة تضمن التوازن بين التخلي عن القطاعات غير الفاعلة وتطوير قطاعات جديدة.. وأين يجب أن تتوجه الجهود؟

الأستاذ في كلية اقتصاد بدرعا في جامعة دمشق الدكتور مجدي الجاموس أكد لـ«الوطن» أهمية تحديد القطاعات الصناعية ذات الجدوى الاقتصادية الخاسرة والتخلي عنها مباشرة، ورأى أن أهمها القطاعات التي لا تحقق جدوى اقتصادية.

ويرى الجاموس أن معظم القطاع العام هو عبء على الاقتصاد الكلي في سورية بالتالي فإن عملية تحييد الصناعات والقطاعات الخاسرة تعد رافداً لتقليل الخسائر، إضافة إلى تقليل الفساد المنتشر بجسم القطاع العام، وبالتالي منفعة جيدة للاقتصاد الوطني، ومنها على سبيل المثال شركات الغزل والنسيج والتي بالكاد تسهم بـ1،3 بالمئة من القطاع الصناعي الموجود رغم أنها شركات كبيرة إلا أنها لا تحقق تنافسية، مشدداً على ضرورة هيكلة الصناعات النسيجية لتحقيق إنتاج أفضل وتحويلها إلى شركات رابحة عبر طرحها للتشاركية مع القطاع الخاص.

واقترح جاموس انسحاب القطاع العام من الصناعات الغذائية لأسباب تتعلق بارتفاع تكاليفها وصعوبة استيراد المواد الأولية اللازمة من قبل القطاع العام، إضافة إلى الشركات التقنية كتجميع التلفاز في مؤسسة سيرونيكس

> إعادة هيكلة القطاع العام المالي المصرفي

لأنها صناعات تعتمد على الاستيراد ولا تحقق جدوى اقتصادية وتنافسية محلياً، مشكلة عبئاً على الاقتصاد الوطني.

وأشار إلى ضرورة إعادة هيكلة القطاع العام المالي المصرفي، إما بالشراكة مع القطاع الخاص أو الانسحاب منه لعدم تحقيق الجدوى والتنافسية بما لا يتوافق مع الأهداف الحالية للخروج من الأزمة عبر إعادة هيكلة القطاع العام الإنتاجي لتحقيق فاعلية وجدوى اقتصادية رابحة تسهم في بناء الاقتصاد الوطني في ظل الحاجة إلى إنتاج لتمويل العجز الحاصل في الميزان التجاري بإيرادات حقيقية وضبط سعر الصرف.

وحذر الجاموس الأثار الناتجة عن الانسحاب من القطاعات الخاسرة بأنها تتركز في مسألة العمالة التي يمكن أن تحل عبر توزيعها على باقي القطاعات في ظل النقص بعدد العاملين لدى القطاع العام أو الإبقاء عليها في حالة التشاركية مع القطاع الخاص بصيغة عقد معين.

وأشار إلى أهمية توجيه جهود القطاع العام نحو توفير البنية التحتية كأولوية استثمارية في قطاع الطاقة البديلة لتمكين الشركات والمؤسسات من الإنتاج عبر توفير حوامل الطاقة اللازمة لتشغيل الإنتاج بكفاءة وفاعلية في ظل توافر الإمكانات والموارد البديلة كالبار النفط في تدمر، وبئر قارة التي يبلغ إنتاجها الحد الأدنى فقط، معتبراً أنه عند عودة مصادر النفط المحتلة في سورية فإنها لن تكفي لتحقيق الطاقة الكاملة اللازمة للإنتاج وجذب الاستثمار، بالتالي فإن الحاجة إلى الطاقة البديلة هي أولوية استثمارية، لافتاً إلى ضرورة استثمار الموارد المتوافرة بالشكل الأمثل.

الليرة الذهبية 9,650 ملايين ليرة والأونصة 41,8 مليون ليرة

غرام الذهب يرتفع ٢٢ ألف ليرة محلياً مع ارتفاعه عالمياً

| الوطن

ارتفع سعر الذهب في السوق المحلية اليوم 22 ألف ليرة سورية للغرام الواحد عيار 21 قيراطاً عن السعر الذي سجله أول أمس.

وصعد الذهب في المعاملات الفورية 1،5بالمئة إلى 2709،24 دولارات للأونصة، مسجلاً أعلى مستوياته منذ السادس من نوفمبر/ تشرين الثاني.

وجرت تسوية العقود الأميركية الآجلة للذهب مرتفعة 1،4بالمئة إلى 2712،20 دولاراً.

وقال إدوارد ماير المحلل في ماريكس أن الذهب يستمد الدعم من ارتفاع عملة بتكوين إلى نحو 100 ألف دولار، والتصعيد بين روسيا وأوكرانيا.

ويزداد الإقبال على الذهب في أوقات التوترات الجيوسياسية والمخاطر الاقتصادية وكذلك مع انخفاض أسعار الفائدة.

وربح المعدن أكثر من 5،7 بالمئة هذا الأسبوع، ويستعد لتحقيق أفضل أداء أسبوعي له منذ مارس/آذار 2023، عندما هزت موجة من الأزمات المصرفية الأسواق العالمية وعززت الطلب على الأصول الأكثر أماناً.

وبالنسبة للمعادن النفيسة الأخرى، زادت الفضة في المعاملات الفورية 1،5 بالمئة إلى 31،24 دولار للأونصة، وصعد البلاتين بنسبة 0،6 بالمئة إلى 964،36 دولار في حين ارتفع البلاديوم 1،4 بالمئة مسجلاً 1،015،00 دولار للأونصة.

عامين، إذ طغى الطلب على الملاذ الآمن وسط ازدياد التصعيد في الحرب الروسية– الأوكرانية على قوة الدولار وانخفاض التوقعات بخفض أسعار الفائدة الأميركية الشهر المقبل.